تُعد استكمالاً لتوجه الصندوق طويل الأمد.. مركزاً على بناء منظومات اقتصادية محلية بقدرة تنافسية عالية

برئاسة ولي العهد السعودي..
«صندوق الاستثمارات» يقرّ إستراتيجيته 2026 ـ 2030

تحقيق ارتفاع بالأصول المدارة من 500 مليار ريال في 2015 لتتجاوز 3,4 تريليونات ريال في 2025

واس: برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة السعودي أقر مجلس إدارة الصندوق إستراتيجيته 2026 ـ 2030، التي تعد استكمالا لتوجهه طويل الأمد، حيث سيركز الصندوق على بناء منظومات اقتصادية محلية بقدرة تنافسية عالية، بما يدعم التكامل بين القطاعات وتعظيم قيمة الأصول الإستراتيجية واستدامة العوائد، ومواصلة مسيرة التحول الاقتصادي في المملكة وتعزيز جودة حياة مواطنيها.

وتمثل إستراتيجية 2026 ـ 2030 تقدما طبيعيا من مرحلة النمو والتوسع إلى مرحلة جديدة من تحقيق القيمة المستدامة وتعظيم الأثر ورفع كفاءة الاستثمارات، وتطبيق أعلى معايير الحوكمة والشفافية والتميز المؤسسي، إضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص بوصفه شريكا فاعلا في التنمية المستدامة.

محافظ استثمارية

وتتوزع استثمارات الصندوق ضمن إستراتيجية 2026 ـ 2030 على 3 محافظ استثمارية، أولاها «محفظة الرؤية»، التي تهدف إلى تعزيز التكامل بين القطاعات الإستراتيجية ذات الأولوية، وتعظيم القيمة لشركات الصندوق، ومواصلة دفع نمو الاقتصاد المحلي والمساهمة في تحقيق المستهدفات والأولويات الوطنية، وذلك من خلال تطوير ست منظومات اقتصادية متكاملة تعزز تكامل استثماراته وترفع تنافسيتها، وتفتح المجال أمام فرص وشراكات أوسع مع القطاع الخاص المحلي كمستثمر وشريك ومورد، ليكون شريكا فاعلا في التنمية المستدامة، إضافة إلى جذب الشركاء والمستثمرين الدوليين.

وتضم المنظومات الاقتصادية كلا من «السياحة والسفر والترفيه»، و«التطوير العمراني والتنمية الحضرية»، و«الصناعات المتقدمة والابتكار»، و«الصناعة والخدمات اللوجستية»، و«البنية التحتية للطاقة النظيفة والمتجددة والمياه»، و«نيوم».

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة السعودي

صندوق الاستثمارات العامة
PUBLIC INVESTMENT FUND

- استثمار قرابة 750 مليار ريال محلياً في المشاريع الجديدة خلال الفترة من عام 2021 إلى 2025
- ياسر الرميان: الصندوق ضاعف أصوله المدارة لـ 6 أضعاف.. وجذب مستثمرين دوليين للسوق المحلية
- مواصلة الارتقاء بالإنجازات وتعزيز الريادة دولياً لتحقيق النجاح خلال السنوات الخمس المقبلة

وستركز المحفظة الثانية، «محفظة الاستثمارات الإستراتيجية» على إدارة وتعظيم عوائد الأصول الإستراتيجية، وزيادة الأثر الاقتصادي لشركات الصندوق، ودعم جهودها لجذب الاستثمارات المحلية والدولية، والتحول إلى شركات عالمية رائدة.

وسيواصل الصندوق من خلال هذه المحفظة الاستثمار في مجالات إستراتيجية على المدى الطويل، تراعي المتغيرات الاقتصادية، وتواكب التحولات العالمية.

أما المحفظة الثالثة، «محفظة الاستثمارات المالية» فستركز على تحقيق عوائد مالية مستدامة لتعزيز المركز المالي للصندوق ودوره في مواصلة تنمية الثروة الوطنية لصالح الأجيال المقبلة، كما ستركز على استثمارات الصندوق المباشرة وغير المباشرة في الأسواق العالمية، بهدف تعظيم العوائد، ومواصلة تعزيز تنوع ومرونة محفظة الصندوق، ومتابعة بناء شراكات إستراتيجية تتيح جذب المزيد من الاستثمارات والفرص العالمية.

مواصلة تحقيق الإنجازات

وبهذه المناسبة، قال محافظ صندوق الاستثمارات العامة ياسر الرميان: «تواصل إستراتيجية صندوق الاستثمارات العامة تحقيق الإنجازات مع النمو محليا ودوليا، فخلال أقل من عقد من الزمن، أطلق الصندوق مشاريع غير مسبوقة متمثلة في المشاريع الكبرى والمشاريع العقارية، واستثمارات نوعية في قطاعات إستراتيجية مثل الذكاء الاصطناعي، والألعاب الإلكترونية، والطاقة المتجددة، كما تمكن الصندوق من مضاعفة أصوله تحت الإدارة إلى ستة أضعاف، وجذب الشركات والمستثمرين الدوليين إلى السوق المحلية للمشاركة في التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة، وسيواصل الصندوق خلال المرحلة المقبلة الإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، عبر منظومات اقتصادية محلية تنافسية، والاستثمار في الشركات الوطنية لتكون شركات عالمية رائدة، بالإضافة إلى عقد الشراكات الاقتصادية الدولية، ليستمر البناء على ما حققته إستراتيجية الصندوق 2021 ـ 2025 من تقدم وإنجازات ملموسة».

وتابع الرميان بالقول: «تعد إستراتيجية 2026 ـ 2030 تقدما طبيعيا في مسيرة نمو الصندوق، وتتيح لشركائنا فرصا جديدة للاستثمار مع الصندوق في أصول ذات قيمة عالية ومنظومات اقتصادية متكاملة، وسيواصل الصندوق خلال السنوات الخمس المقبلة الارتقاء بإنجازاته، وتعزيز ريادته على المستوى الدولي، لتحقيق النجاح للصندوق وللمملكة».

الاستثمار بمرونة

ويواصل صندوق الاستثمارات العامة خلال المرحلة المقبلة الاستثمار بمرونة محليا ودوليا، والاستفادة من الفرص التي تعزز نمو الاقتصاد المحلي والتأثير في الاقتصاد العالمي الذي يشهد تحولات متسارعة، وسيركز على تعظيم القيمة والعوائد المالية ورفع كفاءة الاستثمارات والحفاظ على تطبيق أفضل الممارسات، وتبني الابتكار وتسخير البيانات والذكاء الاصطناعي لضمان التحسين المستمر وتحقيق التميز المؤسسي.

وستحدد الإستراتيجية مسار الصندوق لعقود مقبلة، ليرسخ عبرها مكانته كمستثمر على الصعيدين المحلي والدولي، يمتلك محفظة مؤثرة ومتنوعة، ويسهم في الحفاظ على ازدهار المملكة الاقتصادي على الأمد الطويل، وسيحافظ على الطابع الفريد لرؤيته ومهمته من خلال التركيز على قيادة التحول الاقتصادي في المملكة وتحقيق العوائد المالية المستدامة.

البناء على الإنجازات

وستتابع إستراتيجية السنوات الخمس المقبلة للصندوق البناء على الإنجازات التي حققها في إستراتيجياته السابقة، وفي مقدمتها:

- تحقيق ارتفاع في الأصول تحت الإدارة من 500 مليار ريال عام 2015 إلى ما يفوق 3,4 تريليونات ريال في عام 2025.
- استمرار تحقيق إجمالي عائد على المساهمين يتجاوز 7٪ على أساس سنوي منذ عام 2017.
- استثمار قرابة 750 مليار ريال محليا في المشاريع الجديدة خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2025.
- المساهمة تراكميا بـ 910 مليارات ريال في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للمملكة خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2024، لتصل مساهمته الى قرابة 10٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي للمملكة في عام 2024.
- إنفاق قرابة 590 مليار ريال في المحتوى المحلي خلال الفترة من عام 2021 إلى عام 2024.
- توسيع الحضور العالمي بافتتاح عدد من المكاتب لشركات تابعة حول العالم في آسيا وأوروبا وأميركا، بهدف تعميق ارتباط الصندوق في الأسواق الدولية ذات الأولوية والاستثمار في القطاعات والصناعات والشركات التي ستشكل اقتصادات المستقبل.
- حصوله على تصنيفات ائتمانية مرتفعة من وكالات التصنيف الثلاث الكبرى، ضمن نخبة محدودة من الصناديق السيادية التي تحمل تصنيفات مماثلة، حيث رفعت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز» تصنيف الصندوق إلى (Aa3)، مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما منحت وكالة «فيتش للتصنيف الائتماني» صندوق الاستثمارات العامة تصنيف مصدر طويل الأجل عند (A+)، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

«الغرفة» ومسؤولو الميناء استعرضوا ما يتمتع به من بنية تحتية متقدمة وتقنيات حديثة وموقع إستراتيجي يربط بين أهم طرق التجارة العالمية

«غرفة التجارة»: ميناء نيوم.. أحد أبرز رموز التحول الاقتصادي بالسعودية

علي إبراهيم

قال مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت رباح الرباح ان ميناء نيوم يعد أحد أبرز رموز التحول الاقتصادي في السعودية، حيث ترسم ملامح مرحلة جديدة في عالم التجارة والخدمات اللوجستية، مبينا أن مشروع ميناء نيوم يجسد الرؤية الطموحة للأشقاء في المملكة، من خلال بنية تحتية متقدمة وتقنيات حديثة وموقع إستراتيجي يربط بين أهم طرق التجارة العالمية.

وأشار الرباح، في كلمته خلال لقاء عقدته غرفة تجارة وصناعة الكويت بمشاركة أكثر من 200 شركة كويتية مع مسؤولي ميناء نيوم للتعريف بالميناء وخدماته اللوجستية، إلى أنه في ظل الظروف الحالية، التي نتج عنها إغلاق مضيق هرمز الذي يمثل شريان الحياة لدول المنطقة وأحد أهم المنافذ البحرية الذي تمر عبره أكثر من 30٪ من التجارة العالمية يوميا، وانطلاقا من ادراك «الغرفة» لأهمية إيجاد بدائل وحلول استراتيجية لأكبر عائق يواجه سلاسل الإمداد في الوقت الحالي من خلال البحث عن موانئ بديلة تؤمن احتياجات الكويت من البضائع والسلع المهمة.

وأضاف: إننا في غرفة التجارة ننظر باهتمام كبير إلى هذه المشاريع النوعية لما تحمله من فرص واعدة للتعاون والاستثمار، خصوصا في ظل التوجه نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية.

تعزيز التعاون مع الأشقاء

وشدد الرباح على حرص غرفة التجارة على دعم كل ما من شأنه تعزيز التعاون مع الاشقاء في السعودية، معربا عن تطلعه إلى نتائج مثمرة لهذه الزيارة لتعود بالنفع على البلدين، مبينا ان اللقاء يهدف إلى التركيز على استكشاف قدرات وإمكانات ميناء نيوم بالتحديد ومدى توافر الفرص الاستثمارية المشتركة التي يمكن أن تعزز من العلاقات الاقتصادية بين بلدينا.

وقال «من الواجب علينا في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة التي تمر بها دول المنطقة أن نستذكر بكل تقدير التحديات الراهنة».

وقال إن غرفة التجارة تثمن المبادرة الكريمة من جانب مسؤولي ميناء نيوم لعقد هذا اللقاء والتعريف بهذا المشروع الطموح، ما نستذكر معه بكل فخر عمق العلاقات الأخوية والاقتصادية بين الكويت والسعودية، التي تتطور بثبات نحو شراكات أكثر تكاملا وتأثيرها.

وأكد أن السعودية أصبحت نموذجا يحتذى في التطور والتحديث، حيث تشهد نهضة شاملة في مختلف القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الخدمات اللوجستية والنقل البحري الذي يعد ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.

موقع إستراتيجي

من جهته، أكد مدير عام تطوير الأعمال اللوجستية في ميناء «نيوم» السعودي عبدالعزيز السلامة في كلمة مماثلة، أهمية تعزيز الشراكة في مجالات الاستيراد والتصدير وبناء منظومة متكاملة لسلاسل الإمداد بين الكويت والسعودية.

وأضاف السلامة أن هذا اللقاء يهدف إلى التعريف بإمكانات الميناء الحالية والمستقبلية وفتح المجال للنقاش مع المستثمرين والمهتمين بقطاعي الاستيراد والتصدير بما يسهم في تعزيز الاستفادة من الخدمات اللوجستية التي يقدمها الميناء.

وأشار إلى أن ميناء «نيوم» يتمتع بموقع استراتيجي متميز يتيح له الوصول إلى أسواق حيوية خاصة في شمال أفريقيا مثل مصر وتونس والجزائر والمغرب، إضافة إلى الأسواق الأوروبية ودول شرق المتوسط إلى جانب الربط مع الأسواق الآسيوية.

وأوضح أن الميناء يعمل على تطوير منظومة متكاملة (إيكو سيستم) لسلاسل الإمداد مع التركيز على إنشاء خطوط تجارية فعالة بين الكويت و«نيوم» بما يخدم حركة التجارة على المدين القصير والطويل.

منافذ جديدة

بدوره، قال المدير العام المساعد في غرفة تجارة وصناعة الكويت عماد الزيد إن اللقاء مع إدارة ميناء نيوم في غرفة تجارة وصناعة الكويت يأتي ضمن سلسلة لقاءات تقوم بها الغرفة في ظل الظروف التي نمر بها ومنها إغلاق مضيق هرمز ومطار الكويت، إذ من واجبنا أن نوجد منافذ جديدة. ولفت الزيد إلى أنه في اليوم الذي بادرت فيه إدارة ميناء نيوم بالتواصل معنا في غرفة التجارة ما يفيد بأنهم يبحثون عن مستثمرين وعملاء جدد، أخذنا الموضوع بأهمية أكبر ووجدنا اهتماما أكبر من الشركات، وهو ما ظهر في اللقاء الذي شهد حضور أكثر من 200 شركة وهو عدد يترجم مدى أهمية هذا الميناء استراتيجيا للكويت. وأضاف الزيد «تكلمنا خلال اللقاء عن السكك الحديدية والفرصة إذا كانت موجودة، إلى جانب العديد من الموضوعات التي تخص التخزين للزيوت والحبوب ونقل البضائع السائبة والحاويات». وأكد الزيد على مدى أهمية وجود مثل تلك المنافذ لدولة الكويت، اليوم وفي المستقبل، مبينا أنها مهمة جدا وهو الأمر الذي حرصت عليه غرفة التجارة، ولفت إلى انه ستكون هناك لقاءات شبيهة في مثل هذه الموانئ مع شركاء جدد وهناك تنسيق كبير تقوم به الغرفة مع دول مجلس التعاون في هذا الصدد.

قدرات كبيرة

من جانبه، قال مستشار رئيس مجلس إدارة «أوكساجون» رانجيت بادين باول ان ميناء نيوم هو ميناء جديد في شمال غرب السعودية، بالقرب من مدينة تبوك وقريب من الحدود مع الأردن. وأضاف أن الميناء يعمل حاليا، ولديه قدرة تبلغ 250 ألف حاوية مكافئة، ويمكن أن تصل إلى 500 ألف حاوية مكافئة. وأضاف باول أنه في المستقبل، وخلال 6 أشهر، ستكون لديه قدرة تبلغ 1,5 مليون حاوية مكافئة، وهو ميناء مؤتمت للغاية، ويتم بناؤه حاليا ليكون أحد أكثر الموانئ استقلالية في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لدى الميناء الكثير من مساحة التخزين للبضائع السائبة والعامة، ولديه اتصال مع مصر إلى ميناء سفاجا حيث يمكن للميناء والشاحنات الاتصال داخل مصر ثم إلى أوروبا.

وحول الوضع الجيوسياسي في المنطقة كيف يمكن أن يساعد ذلك في تقليل مشكلة الاستمرارية المتعلقة بالتجارة البحرية، قال باول إن ميناء نيوم في موقع مثير للاهتمام بسبب موقعه بالنسبة لقناة السويس، مبينا أنه أقرب ميناء على البر الرئيسي السعودي إلى قناة السويس، وقناة السويس مفتوحة حاليا. وزاد «مثير للاهتمام جدا للعبور عبر البر الرئيسي السعودي إلى الكويت، لأن كلا البلدين في المنطقة الشمالية الغربية من السعودية، ونتيجة لذلك فإن ميناء نيوم في أفضل موقع للاتصالات البرية مع الكويت».

وحول كيف يمكن للكويت أن تستفيد من ذلك فيما يتعلق بإغلاق المضيق، قال باول «الآن يمكن للكويت أن تستفيد لأن هناك طريقا جيدا بين «نيوم» والكويت، وهو طريق مزدوج مع فاصل خرساني، يمتد حتى ميناء نيوم، ولا يوجد ازدحام، والانحراف من الطريق السريع إلى الميناء للوصول بجانب السفينة يستغرق 15 دقيقة، لذا فإن دورة الشاحنات سريعة جدا بمجرد وصولها إلى الميناء، وهو أمر ينطبق على كل من التصدير والاستيراد.

وحول إذا كان النفط أيضا مشمولا في مكان ما، قال «النفط يتم نقله عبر خط أنابيب حاليا، والذي يذهب فعليا إلى ميناء ينبع، الذي يبعد 400 كم، لذلك فإن ميناء نيوم يركز بشكل أساسي على الحاويات والبضائع السائبة والعامة».

من اليمين: رانجيت باول وعماد الزيد وعبدالعزيز السلامة وجان أدريان خلال اللقاء التعريفي (قاسم باشا)

مشاهدة الفيديو

ربط الأسواق الأوروبية مع دول الخليج بكفاءة ومرونة

قال المدير التنفيذي لسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية في ميناء «نيوم» يان ويليم، في كلمته، إن التطورات الأخيرة في الأوضاع الإقليمية أتاحت مرونة أكبر في تحديث الأنظمة والإجراءات حيث تمت الموافقة من قبل الحكومة المصرية قبل نحو شهر على السماح للشاحنات الأوروبية بالعبور عبر الأراضي المصرية وصولا إلى ميناء سفاجا ومنه إلى ميناء نيوم ومن ثم إلى دول الخليج. وبين ويليم أنه تم تنفيذ أولى الشحنات عبر هذا المسار إلى الكويت والإمارات مع تسجيل نحو 20 شحنة خلال الأسبوع الماضي وسط توقعات بارتفاع حجم العمليات تدريجيا خلال الفترة المقبلة، مؤكدا أن هذا المسار يمثل خيارا بديلا مهما لنقل البضائع خاصة السلع سريعة التلف وعالية القيمة في ظل التحديات الحالية التي تواجه بعض المسارات البرية التقليدية لا سيما عبر الحدود بين تركيا والعراق. وأكد استمرار العمل مع الشركاء اللوجستيين لتطوير هذا المسار، داعيا الشركات والمهتمين إلى الاستفادة منه كخيار إضافي يربط الأسواق الأوروبية وأسواق البحر المتوسط في دول الخليج العربي بكفاءة ومرونة.